



المستشار محمد جمعة فزيح رئيس لجنة الحقوق والحريات العامة

الهاتف: 666 17 111 (+973) - الفاكس: 600 17 111 (+973)

البريد الإلكتروني: mjf@nihr.org.bh

المؤهلات العلمية:

- ماجستير في القانون، جامعة العلوم التطبيقية، مملكة البحرين، 2015.
- دبلوم معهد الإدارة العامة، برنامج قيادات 6، مملكة البحرين، 2012.
- ليسانس حقوق، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1990.

المناصب الحالية:

- رئيس لجنة الحقوق والحريات العامة، المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، منذ 2025.
- عضو مجلس مفوضي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، مملكة البحرين، منذ عام 2025 (التشكيل السادس).
- محاضر معتمد (حقوق الإنسان - القانون الدستوري) في عدد من الهيئات الأكاديمية والمؤسسات الرسمية.
- وسيط معتمد لدى مركز تسوية المنازعات التجارية بغرفة تجارة وصناعة البحرين.
- وسيط فض المنازعات المدنية معتمد لدى وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، مملكة البحرين.

المناصب الأخرى:

- رئيس لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان، جامعة الدول العربية، الولاية الثانية (2017-2021).
- عضو لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان، جامعة الدول العربية، الولاية الأولى (2013-2017).
- مدير إدارة الشؤون القانونية والاتفاقيات، وزارة شؤون حقوق الإنسان، مملكة البحرين (2012-2016).
- مدير إدارة الشؤون القانونية، المحكمة الدستورية، مملكة البحرين (2011-2012).
- عضو لجنة التحقيق بالمحكمة الدستورية، مملكة البحرين (2007-2010).
- عضو وأمين سر لجنة التظلمات، المحكمة الدستورية، مملكة البحرين (2005-2008).
- رئيس قسم الشؤون القانونية، المحكمة الدستورية، مملكة البحرين (2004-2011).
- "ملحق دبلوماسي - سكرتير أول" بوزارة الخارجية، مملكة البحرين (1990-2002).

الكتب والبحوث:

- كتاب "إضاءة على إعلان حقوق الإنسان لمجلس التعاون لدول الخليج العربية"، 2024.
- بحث حول "النظام القانوني لحقوق الإنسان في جامعة الدول العربية"، مجلة الحقوقية، صادرة عن جمعية المرصد لحقوق الإنسان، مملكة البحرين، العدد الأول، يونيو 2021.
- كتاب "منظومة حقوق الإنسان ونظامها القانوني في جامعة الدول العربية" 2020.
- بحث بعنوان "إضاءة على النظام القانوني لحقوق الإنسان في جامعة الدول العربية"، مجلة دراسات قانونية، مجلس النواب بمملكة البحرين، العدد الثاني مارس 2019.
- المشاركة في إعداد دراسة صادرة عن لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان (لجنة حقوق الإنسان العربية سابقا) بشأن مقارنة النظام الإقليمي العربي لحقوق الإنسان مع النظم الإقليمية الأخرى لحقوق الإنسان، 2018.